

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

تخصص إدارة أعمال



أثر تقييم المخاطر الائتمانية على تحسين جودة القرارات

الائتمانية: دراسة حالة على مصرف الإنماء

إعداد الطالب / محمد سعيد باسنبل

الرقم الجامعي / 243000934

أ.د. / الفیصل عبد الحمید

أ.د. / فايز جراد

العام الدراسي:

2025

جدول المحتويات

٣	مقدمة:
٦	أهمية الدراسة:
٦	أهداف الدراسة:
٩	تساؤلات الدراسة
٩	فروض الدراسة:
١٠	نموذج الدراسة
١١	الدراسات السابقة:
١٨	الفجوة البحثية:
٢١	المنطلقات النظرية للدراسة:
٢٣	المنهجية وطرق البحث:
٢٣	منهج البحث
٢٣	أدوات جمع البيانات
٢٤	طرق جمع البيانات
٢٤	عينة الدراسة
٢٤	حدود الدراسة:
٢٦	المراجع:

مقدمة:

يشهد القطاع المصرفي تحولات كبيرة في طريقة تقييم مخاطر الائتمان حيث أصبح الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة أمراً ضرورياً لضمان اتخاذ قرارات إقراضية أكثر دقة وكفاءة و لم يعد التقييم التقليدي الذي يعتمد على التحليل اليدوي للبيانات المالية للمقترضين كافياً لمواجهة التحديات المتزايدة في الأسواق المالية و تلجأ المؤسسات المالية مثل مصرف الإنماء إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتعزيز قدرتها على تحليل البيانات الضخمة مما يساعدها في تحديد المخاطر المحتملة بدقة أعلى واتخاذ قرارات أكثر استنارة.

أصبحت هذه التقنيات تتيح للبنوك تحليل أنماط السلوك الائتماني للمقترضين عبر فحص سجلاتهم المالية وسلوكيات الدفع السابقة و باستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي يمكن التنبؤ باحتمالات التخلف عن السداد بناءً على مجموعة متنوعة من العوامل مما يمنح المؤسسات المالية ميزة تنافسية في إدارة المخاطر الائتمانية بفعالية وتعتمد هذه النماذج على تحليل عدد ضخم من البيانات و التي تشمل ليس فقط التاريخ الائتماني للمقترض بل أيضاً معلومات أخرى مثل العوامل الاقتصادية والبيانات السلوكية وهو ما يجعل القرار الائتماني أكثر دقة ويقلل من الأخطاء البشرية (Beeram & Devi, 2024) (Muhindo et al., 2024).

تلعب الشبكات العصبية العميقة دوراً محورياً في تحسين التقييمات الائتمانية فهي قادرة على تحليل العلاقات المعقدة بين المتغيرات المالية المختلفة مما يتيح فهماً أعمق لنمط المخاطر لكل عميل على حدة. هذا التحليل المتطور يعزز قدرة البنوك على تصنيف العملاء وفقاً لمستوى المخاطر الخاص بهم وهو ما يساهم في تقليل معدلات التخلف عن السداد وتحسين جودة المحفظة الائتمانية. (Li, 2023)

لم يقتصر أثر هذه التقنيات على تحسين التنبؤ بالمخاطر فحسب بل ساهمت أيضاً في تحسين الكفاءة التشغيلية للبنوك و كانت عملية تقييم مخاطر الائتمان تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب تدخلاً بشرياً كبيراً مما يزيد من التكاليف التشغيلية ويؤخر اتخاذ القرارات و بفضل الذكاء الاصطناعي أصبحت هذه العملية أسرع وأكثر كفاءة حيث يمكن تحليل البيانات بشكل لحظي واتخاذ قرارات فورية دون الحاجة إلى مراجعات مطولة. (Beeram & Devi, 2024)

أصبح بإمكان البنوك الآن إدارة المخاطر بطريقة أكثر ديناميكية وفي الماضي كانت التقييمات الائتمانية تتم عند تقديم طلب القرض فقط دون تحديث مستمر للمعلومات أما الآن فبفضل التكامل المستمر للبيانات يمكن للبنوك تحديث تقييماتها الائتمانية بشكل دوري بناءً على التغيرات في سلوك العملاء والظروف الاقتصادية وهذا الأسلوب يساعد في التعامل بشكل استباقي مع المخاطر المحتملة مما يقلل من الخسائر المالية ويحسن استقرار النظام المصرفي. (Adesanya, 2024)

لكن على الرغم من هذه الفوائد لا تخلو هذه التقنيات من التحديات فمثلاً جودة البيانات تظل واحدة من العقبات الرئيسية التي تواجه تقييم مخاطر الائتمان فالاعتماد على بيانات غير مكتملة أو غير دقيقة قد يؤدي إلى قرارات غير موثوقة مما قد يؤثر سلباً على أداء البنوك و تسعى المؤسسات المالية إلى تحسين جودة البيانات من خلال استخدام مصادر متعددة والتحقق من دقتها باستمرار (Muhindo et al., 2024).

هناك تحديات تنظيمية تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في تقييم المخاطر فالجهات الرقابية تفرض معايير صارمة لضمان عدم تحيز النماذج الائتمانية وحماية حقوق المقترضين و تشترط هذه المعايير أن تكون نماذج الذكاء الاصطناعي قابلة للتفسير بحيث يمكن فهم كيفية اتخاذ القرارات الائتمانية وهو أمر ضروري لضمان الشفافية والعدالة في منح القروض. (Arnania-Kepuladze, 2024)

تواجه البنوك تحدياً آخر يتمثل في تحقيق التوازن بين استخدام التكنولوجيا الحديثة والحفاظ على ممارسات إدارة المخاطر التقليدية و رغم أن الذكاء الاصطناعي يقدم حلولاً متطورة إلا أنه لا يمكن الاستغناء تماماً عن العنصر البشري في اتخاذ القرارات الائتمانية فلا تزال هناك عوامل تحتاج إلى تقييم بشري مثل تحليل الظروف الشخصية للمقترضين وتقدير تأثير العوامل الخارجية على قدرتهم على السداد (Adesanya, 2024).

يشهد تقييم مخاطر الائتمان تحولاً جذرياً بفضل التطورات التكنولوجية حيث أصبح أكثر دقة وكفاءة من أي وقت مضى. ومع ذلك فإن نجاح هذه التقنيات يعتمد على مدى قدرة المؤسسات المالية على التعامل مع تحديات جودة البيانات والامتثال التنظيمي من خلال تحقيق توازن بين التقنيات الحديثة والخبرة البشرية و يمكن للبنوك تحسين جودة قرارات الائتمان مما يعزز استقرارها المالي ويضمن تحقيق نمو مستدام في القطاع المصرفي.

مشكلة الدراسة:

تعد المخاطر الائتمانية من القضايا الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار القطاع المصرفي وجودة القرارات الائتمانية التي تتخذها البنوك حيث تؤثر هذه المخاطر على قدرة المؤسسات المصرفية على تحقيق التوازن بين تقديم التمويل اللازم للعملاء والحد من التعثر المالي والخسائر المحتملة ويمثل تقييم المخاطر الائتمانية أداة حاسمة في اتخاذ القرارات المصرفية حيث يمكن أن يسهم التحليل الدقيق لهذه المخاطر في تحسين جودة القرارات الائتمانية وتقليل نسب القروض غير المنتظمة

في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة والتطورات التنظيمية المتزايدة أصبح من الضروري على البنوك تطوير أنظمة تقييم المخاطر الائتمانية بما يواكب التحولات في الأسواق المالية ويتضمن هذا التطوير الأخذ بعين الاعتبار العوامل المختلفة التي تؤثر على قدرة المقترضين على السداد ومدى استقرارهم المالي حيث يرتبط البعد المالي بمدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية بناءً على تحليل التدفقات النقدية ونسب المديونية بينما يتناول البعد الاقتصادي تأثير العوامل الاقتصادية مثل التضخم وأسعار الفائدة على سلوكيات المقترضين أما البعد القانوني والتنظيمي فيتعلق بالإطار التشريعي والرقابي الذي يحكم قرارات الإقراض ويوفر معايير للحد من المخاطر في حين يركز البعد الاستراتيجي على استخدام سياسات متكاملة في إدارة المخاطر بهدف تحسين أداء المؤسسات المصرفية وضمان استدامة قراراتها الائتمانية

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي أولته الدراسات السابقة لموضوع المخاطر الائتمانية إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على جانب محدد من جوانب المخاطر دون تقديم تحليل متكامل للأبعاد المختلفة لها حيث ركزت بعض الدراسات على البعد المالي ومدى تأثير التحليل المالي للمقترضين في تقليل نسب التعثر بينما ركزت دراسات أخرى على الجوانب الاقتصادية ودورها في تحديد معدلات التخلف عن السداد وتناولت بعض الأبحاث دور الجهات التنظيمية في الحد من المخاطر المصرفية من خلال تطبيق معايير بازل ومتطلبات رأس المال كما سلطت دراسات أخرى الضوء على استراتيجيات البنوك في تنويع المحفظة الائتمانية وتقليل المخاطر المرتبطة بالإقراض غير المدروس ولكن لم يتم الربط بين هذه الأبعاد في إطار تحليلي شامل يوضح كيفية تفاعلها معاً لتحسين جودة القرارات الائتمانية

تتبع مشكلة الدراسة الحالية من الحاجة إلى تقديم نموذج متكامل لتقييم المخاطر الائتمانية يأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين الأبعاد المختلفة لهذه المخاطر ومدى تأثيرها على جودة القرارات الائتمانية في مصرف الإنماء حيث تهدف الدراسة إلى سد الفجوة البحثية من خلال تحليل متكامل يشمل البعد المالي والبعد الاقتصادي والبعد القانوني والتنظيمي والبعد الاستراتيجي لتقديم رؤية أكثر شمولية حول كيفية تعزيز قدرة البنوك على اتخاذ قرارات ائتمانية قائمة على أسس دقيقة ومستدامة

يكتسب تحليل هذه المشكلة أهمية خاصة في ظل البيئة المصرفية الحديثة التي تتطلب تطبيق استراتيجيات متطورة في إدارة المخاطر حيث أصبح من الضروري تبني تقنيات تحليل البيانات الضخمة والتعلم الآلي لتعزيز دقة التنبؤات الائتمانية وتقليل حالات التعثر كما أن التشريعات المصرفية المتزايدة تفرض تحديات جديدة على البنوك فيما يتعلق بضرورة تحقيق التوازن بين الامتثال التنظيمي وتحقيق الربحية وهو ما يجعل البحث في أثر تقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة على جودة القرارات الائتمانية أمراً ضرورياً لضمان استدامة الأداء المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التساؤل عن مدى تأثير تقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة على تحسين جودة القرارات الائتمانية في مصرف الإنماء وكيف يمكن للبنك الاستفادة من تطوير نماذج متكاملة لإدارة المخاطر من أجل تحسين كفاءة عمليات الإقراض وتقليل نسب القروض غير المنتظمة وتحقيق استدامة أكبر في الأداء المصرفي

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة من الناحيتين العلمية والعملية حيث تسلط الضوء على تأثير تقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة على جودة القرارات الائتمانية في مصرف الإنماء

الأهمية العلمية

تساهم الدراسة في إثراء المعرفة بمجال إدارة المخاطر الائتمانية من خلال تقديم تحليل متكامل لكيفية تأثير العوامل المالية والاقتصادية والقانونية والاستراتيجية على قرارات الإقراض و يعد البعد المالي أحد

العناصر الأساسية في هذا التحليل ويساعد في فهم مدى قدرة المقترضين على السداد بناءً على تحليل أوضاعهم المالية وتاريخهم الائتماني كما يبرز البعد الاقتصادي دوره في تقييم مدى تأثير العوامل الاقتصادية مثل التضخم وأسعار الفائدة والاستقرار المالي على المخاطر الائتمانية. و تمثل الأطر القانونية والتنظيمية عاملاً حاسماً في إدارة المخاطر حيث تساعد في ضمان الامتثال للمعايير المصرفية وتعزيز الشفافية في عمليات منح الائتمان ويمكن تحديد الضوابط التي تحكم عمليات الإقراض وتقييم مدى التزام المؤسسات المصرفية بالقوانين المالية المعمول بها. أما البعد الاستراتيجي فيلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد من خلال تطوير سياسات إدارة المخاطر التي تعزز استدامة القرارات الائتمانية وتقلل من احتمالية التعثر المالي.

الأهمية العملية :

تساعد هذه الدراسة في تحسين آليات تقييم المخاطر التي تعتمد عليها المؤسسات المالية مما يمكن مصرف الإنماء من اتخاذ قرارات إقراضية أكثر دقة وكفاءة من خلال تطبيق التحليل المالي المتقدم يمكن للمصرف تقييم الملاءة المالية للمقترضين وتقليل حالات التعثر، مما يعزز من استقرار العمليات المصرفية كما أن الاعتماد على تقييم البعد الاقتصادي يسمح بإدارة المخاطر بشكل أكثر فاعلية في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة ويساهم في تقليل آثار الأزمات المالية على جودة القروض.

يعد الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية عاملاً جوهرياً في تحسين جودة القرارات الائتمانية، حيث يضمن الالتزام بالقوانين المصرفية والحد من المخاطر القانونية التي قد تواجه المؤسسات المالية. إضافة إلى ذلك، يساهم تطبيق استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر الائتمانية في تعزيز استدامة المحفظة الائتمانية، مما يتيح للمصرف تحقيق توازن بين تحقيق الأرباح وتقليل المخاطر.

توفر هذه الدراسة إطارًا متكاملًا يوضح كيف يمكن لتقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة أن يساهم في تحسين جودة القرارات الائتمانية سواء من خلال تعزيز الدقة في التحليل المالي أو من خلال فهم تأثير العوامل الاقتصادية أو ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية أو وضع استراتيجيات طويلة المدى تعزز من كفاءة القرارات المصرفية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة، والتي تشمل البعد المالي والبعد الاقتصادي والبعد القانوني والتنظيمي والبعد الاستراتيجي، على تحسين جودة القرارات الائتمانية في مصرف الإنماء من خلال دراسة العلاقة بين هذه الأبعاد ومدى فاعليتها في تحسين عمليات اتخاذ القرار الائتماني وتقليل المخاطر المصاحبة لها، ويتفرع من الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية

- تحليل تأثير البعد المالي على جودة القرارات الائتمانية من خلال دراسة الملاءة المالية للمقترضين وقدرتهم على السداد
- دراسة دور البعد الاقتصادي في تحديد تأثير العوامل الاقتصادية مثل التضخم والاستقرار المالي على القرارات الائتمانية
- تقييم أثر البعد القانوني والتنظيمي في تحسين الشفافية والامتثال للمعايير المصرفية لتعزيز جودة القرارات الائتمانية
- استكشاف أهمية البعد الاستراتيجي في تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد ودوره في استدامة المحفظة الائتمانية للمصرف

تساؤلات الدراسة

ما هو تأثير استراتيجيات إدارة الموارد البشرية على تحسين الأداء التنظيمي في الشركات الحكومية بمدينة الرياض؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يؤثر التوظيف الانتقائي على تحسين الأداء التنظيمي في الشركات الحكومية بمدينة الرياض ؟
- كيف يساهم التدريب المستمر على تحسين الأداء التنظيمي في الشركات الحكومية بمدينة الرياض ؟
- كيف يساهم نظام تقييم الأداء على تحسين الأداء التنظيمي في الشركات الحكومية بمدينة الرياض ؟
- كيف يؤثر نظام التعويضات العادل على تحسين الأداء التنظيمي في الشركات الحكومية بمدينة الرياض ؟
- ما هو تأثير الثقافة التنظيمية على تحسين الأداء التنظيمي في الشركات الحكومية بمدينة الرياض ؟

فروض الدراسة:

بالاستناد إلى السؤال الرئيسي للدراسة والأسئلة الفرعية يمكن تحديد الفرضيات بالشكل الآتي:

الفرضية الرئيسية : إلى أي مدى يؤثر تقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة، والتي تشمل البعد المالي والبعد الاقتصادي والبعد القانوني والتنظيمي والبعد الاستراتيجي، على تحسين جودة القرارات الائتمانية في مصرف الإنماء؟

وينبثق من السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية

- ما مدى تأثير البعد المالي على جودة القرارات الائتمانية من خلال تحليل الملاءة المالية للمقترضين؟

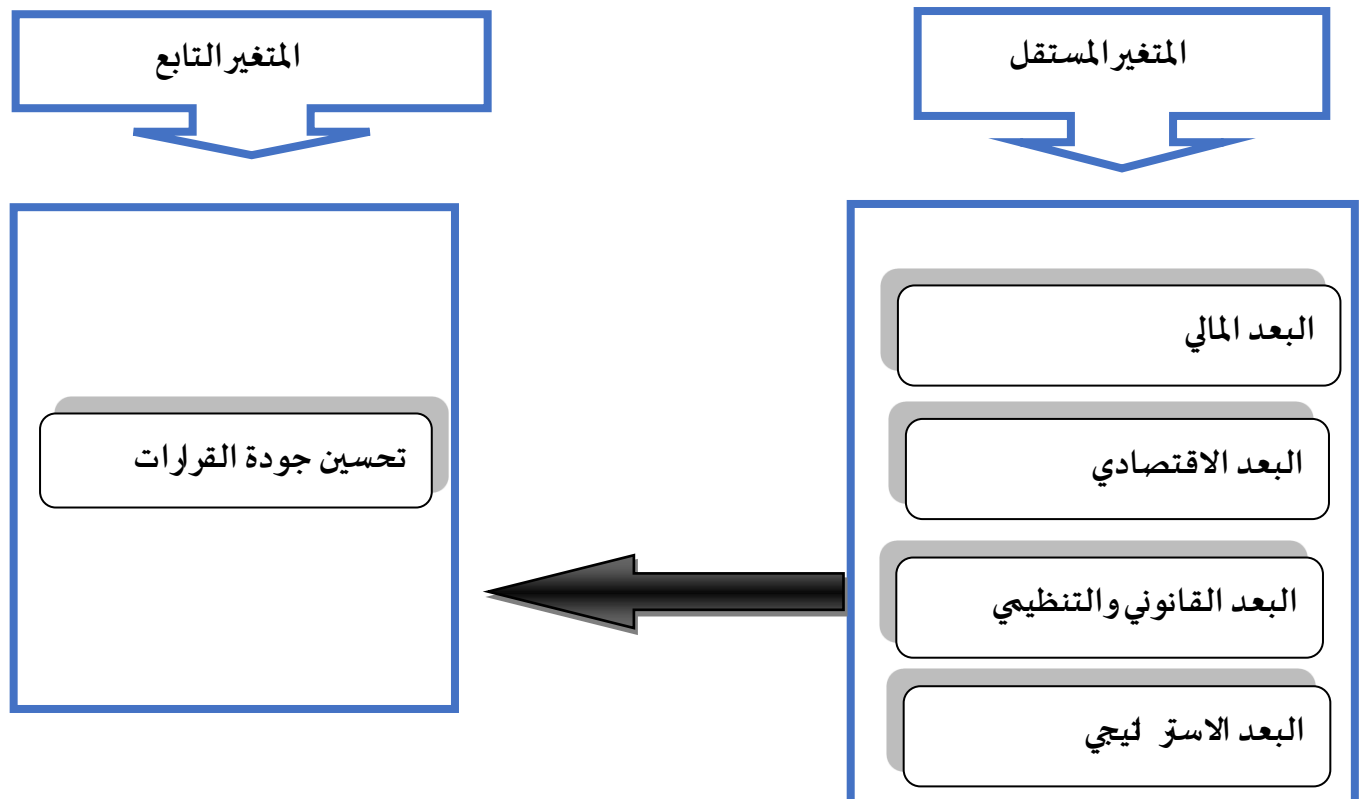
- كيف يساهم البعد الاقتصادي في تحديد أثر العوامل الاقتصادية مثل التضخم والاستقرار المالي على القرارات الائتمانية؟

- ما دور البعد القانوني والتنظيمي في تعزيز الشفافية وضمان الامتثال للمعايير المصرفية في اتخاذ القرارات الائتمانية؟

- كيف يؤثر البعد الاستراتيجي على تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد لضمان استدامة المحفظة الائتمانية للمصرف؟

نموذج الدراسة

الشكل (١ - ١) يوضح متغيرات الدراسة



دراسة (Arnania-Kepuladze, 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي بأبعادها، والتي تشمل تقييم المخاطر، تحسين إجراءات تصنيف المقترضين، واستخدام البيانات الضخمة في التنبؤ بقدرة العملاء على السداد، على تعزيز الاستقرار المالي واستدامة النظام المصرفي بأبعاده، والتي تتضمن تقليل القروض المتعثرة، تحسين جودة الأصول، وتعزيز الامتثال للمعايير التنظيمية. كما سعت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في ارتفاع معدلات القروض المتعثرة، بما في ذلك عدم الاستقرار الاقتصادي، تزايد أعباء الديون، والتغيرات في سلوكيات المقترضين.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان، مثل تطبيق التقنيات الرقمية الحديثة، تطوير نماذج التقييم الائتماني، واستخدام الذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوكشين لأتمتة عمليات إدارة المخاطر. كما تناولت الدراسة دور الجهات التنظيمية في تعزيز استقرار النظام المصرفي من خلال تشديد المعايير الاحترازية، مراقبة جودة الأصول، وإجراء اختبارات الضغط لضمان قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية المحتملة. تم استعراض أهمية تنويع المحفظة الائتمانية كاستراتيجية لتقليل المخاطر، إلى جانب دراسة الأساليب الفعالة لإعادة هيكلة الديون لتقليل حالات التعثر.

أظهرت النتائج أن دمج التقنيات المبتكرة في إدارة مخاطر الائتمان يعزز من قدرة البنوك على التنبؤ بالمخاطر وتقليل الخسائر المالية، حيث ساهم استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين دقة التقييمات الائتمانية، بينما ساعدت تقنيات البلوكشين في تعزيز الشفافية والأمان في العمليات المصرفية. كما تبين أن تطبيق استراتيجية شاملة تجمع بين الأدوات التحليلية، التأثير التنظيمي، والتفاعل المستدام مع العملاء يساهم في تقليل المخاطر الائتمانية وتعزيز استدامة النظام المصرفي. أوصت الدراسة بأهمية تبني منهج متكامل لإدارة المخاطر، يتضمن تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية، تطوير آليات تنويع المحفظة الائتمانية، وتحديث المعايير الاحترازية لضمان استقرار القطاع المصرفي على المدى الطويل.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تحليل سلوك المقترض في تقييم مخاطر الائتمان بأبعاده، والتي تشمل تاريخ الائتمان، السلوك المالي، والتحليلات التنبؤية، على تحسين كفاءة نماذج تقييم المخاطر الائتمانية بأبعادها، والتي تتضمن تقليل معدلات التعثر، تحسين قرارات الإقراض، وتعزيز استقرار المؤسسات المالية. كما سعت الدراسة إلى استكشاف كيفية توظيف التحليلات المتقدمة، بما في ذلك البيانات البديلة، التعلم الآلي، والذكاء الاصطناعي، في تطوير نماذج أكثر دقة ومرونة للتنبؤ بالمخاطر المالية المحتملة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل البيانات المالية للمقترضين من خلال دمج مجموعة من العوامل، مثل الملف المالي، تاريخ المعاملات، الاستقرار الوظيفي، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، بهدف بناء نموذج شامل لتقييم المخاطر. تم تطبيق تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي لتحديد الأنماط والاتجاهات التي قد لا تكشفها الأساليب التقليدية، مما يعزز من دقة التنبؤ بحالات التخلف عن السداد. كما تم التركيز على أهمية المتابعة المستمرة للمقترضين، بحيث يتم تحديث تقييمات المخاطر ديناميكيًا بناءً على البيانات الجديدة، مما يضمن اتباع نهج أكثر تكيفًا واستجابة لإدارة المخاطر.

أظهرت النتائج أن تحليل المقترضين باستخدام تقنيات البيانات المتقدمة يعزز قدرة البنوك على التنبؤ بالمخاطر وتقليل احتمالية التخلف عن السداد، مما يؤدي إلى تحسين قرارات الإقراض وزيادة استقرار النظام المالي. كما تبين أن الاعتماد على البيانات البديلة وتحليل الأنماط السلوكية يمكن أن يوفر رؤية أكثر شمولية للمخاطر مقارنة بالنماذج التقليدية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تحسين خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تقييم مخاطر الائتمان بأبعاده، والتي تشمل دقة التقييم، تقليل الوقت المستغرق في تحليل البيانات، وتحسين كفاءة اتخاذ القرار، على كشف الاحتيال في المعاملات المالية بأبعاده، والتي تتضمن التعرف

المبكر على الأنشطة المشبوهة، الحد من الخسائر المالية، وتعزيز سلامة العمليات المصرفية. كما سعت الدراسة إلى تحليل دور تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التعلم الآلي وتحليل البيانات، في تحسين دقة التنبؤ بالمخاطر والاحتيال، مما يتيح للمؤسسات المالية تحسين عمليات الإقراض وإدارة المخاطر بكفاءة أعلى.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من مصادر مالية متنوعة، تضمنت بيانات المعاملات الائتمانية التاريخية والمعلومات اللحظية التي يتم تحليلها بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي. تم استخدام مجموعة من الخوارزميات، مثل التحسين القائم على التعلم العميق، الشبكات العصبية، والانحدار اللوجستي، بهدف تحسين التنبؤات وتقليل الأخطاء. شملت العينة بيانات مصرفية فعلية من مؤسسات مالية، مع التركيز على تحسين الأداء التدريجي للخوارزميات ومدى تكيفها مع المستجدات السوقية والتغيرات في أنماط الائتمان.

أظهرت النتائج أن تحسين خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تقييم مخاطر الائتمان يساهم في تقليل الوقت والموارد المطلوبة لاتخاذ قرارات الإقراض، مما يعزز الكفاءة التشغيلية للبنوك. كما بينت الدراسة أن هذه الخوارزميات تساهم في الكشف المبكر عن الاحتيال، مما يساعد المؤسسات المالية على تقليل المخاطر المالية والحفاظ على نزاهة عمليات الإقراض.

دراسة (Muhindo et al., 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقييم مخاطر الائتمان بأبعاده، والتي تشمل الدقة التنبؤية، تقليل معدلات التخلف عن السداد، وتحسين كفاءة القرارات الائتمانية، على كشف الاحتيال في المعاملات المالية بأبعاده، والتي تتضمن تحديد الأنماط الاحتيالية، الحد من الخسائر المالية، وتعزيز الأمن المالي. كما سعت الدراسة إلى استكشاف دور تقنيات التعلم الآلي في تحسين دقة التنبؤ بالمخاطر وتعزيز قدرات الأنظمة المصرفية في اكتشاف الأنشطة الاحتيالية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من مصادر مالية متنوعة، شملت بيانات المعاملات المالية التاريخية والسجلات الائتمانية. تم استخدام مجموعة من خوارزميات التعلم الآلي، مثل الانحدار اللوجستي، الأشجار القرار، الغابات العشوائية، آلات

المتجهات الداعمة، والشبكات العصبية، مع تطبيق تقنيات معالجة البيانات وتحليل الخصائص المالية لاستخراج المؤشرات الدالة على المخاطر والاحتيال. شملت العينة بيانات مالية فعلية من المؤسسات المصرفية، مع التركيز على التحديات المرتبطة بعدم توازن البيانات، تفسير النماذج، والامتثال التنظيمي.

أظهرت النتائج أن تقنيات التعلم الآلي تساهم بشكل كبير في تحسين دقة تقييم مخاطر الائتمان وكشف الاحتيال، حيث تفوقت النماذج القائمة على الغابات العشوائية والشبكات العصبية في التنبؤ بحالات الاحتيال مقارنة بالأساليب التقليدية. كما بينت الدراسة أن دمج التحليل السلوكي والبيانات الضخمة مع تقنيات التعلم العميق يمكن أن يعزز دقة النماذج ويقلل من معدلات الأخطاء. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر باستخدام التحليلات المتقدمة، تبني أنظمة ذكاء اصطناعي تفاعلية، وتحقيق التوازن بين دقة النماذج وشفافيتها لضمان الامتثال التنظيمي وتحسين موثوقية القرارات المالية.

دراسة (Li, 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التنبؤ بمخاطر الائتمان باستخدام الشبكات العصبية العميقة بأبعادها، والتي تشمل تحسين دقة التنبؤ، تعزيز كفاءة الإدارة الائتمانية، وتقليل تكاليف إدارة الائتمان، على أداء المؤسسات المصرفية بأبعادها، والتي تتضمن تحسين عملية اتخاذ القرار، زيادة تنافسية البنوك، وتعزيز استدامة العمليات الائتمانية. كما سعت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات المؤثرة في تقييم مخاطر الائتمان، مع تطبيق نموذج متعدد المستويات للشبكات العصبية العميقة لتطوير آلية تنبؤ فعالة ودقيقة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تطوير نموذج لتوقع مخاطر الائتمان وإدارتها باستخدام الشبكات العصبية العميقة، مع دمج عملية التحليل الهرمي (AHP) لاستخلاص العوامل الأكثر تأثيراً على نتائج التنبؤ بالمخاطر. تم جمع البيانات من أحد البنوك التجارية، حيث تم إدخال الخصائص المستخرجة إلى الشبكة العصبية العميقة بهدف تحسين دقة التقييم الائتماني. شملت العينة بيانات عملاء البنوك، وتم تحليل العلاقة بين المتغيرات وتأثيرها على درجة المخاطر التي يمنحها النموذج لكل عميل.

أظهرت النتائج أن استخدام نموذج الشبكات العصبية العميقة يسهم بشكل كبير في تحسين دقة التنبؤ بمخاطر الائتمان، مما يتيح للبنوك إدارة المخاطر بكفاءة أكبر وتقليل التكاليف المرتبطة بعمليات التقييم التقليدية. كما بينت الدراسة أن النموذج يساعد في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك من خلال تطوير آليات ذكية لاتخاذ القرار. أوصت الدراسة بضرورة تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة في تقييم المخاطر الائتمانية، تحسين نماذج التنبؤ الائتماني باستمرار من خلال تحديث قواعد البيانات، وتعزيز التكامل بين التحليل الإحصائي والتعلم العميق لتحقيق أقصى فاعلية ممكنة في إدارة الائتمان المصرفي.

دراسة Abu Rumman (٢٠٢٠)

ركزت هذه الدراسة على تحليل أثر إدارة المشاريع على البحوث التعاونية، مع استكشاف الفروق بين الأساليب المتبعة في القطاع الصناعي وتلك المستخدمة في المؤسسات الأكاديمية. استخدمت الدراسة منهجية بحثية مختلطة، تضمنت جمع البيانات من خلال المسح والمقابلات التي أجريت مع متخصصين في المجال الصناعي وأكاديميين يشاركون في مشاريع بحثية تعاونية. أظهرت النتائج أن المؤسسات الصناعية تميل إلى إعطاء أولوية لعمليات المراقبة والتحكم أثناء تنفيذ المشاريع، بينما تركز الجامعات بشكل أكبر على مرحلة التخطيط. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز قنوات التواصل بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الصناعي، إضافة إلى اعتماد نهج أكثر مرونة في إدارة المشاريع البحثية لضمان تحقيق أقصى استفادة من التعاون بين الطرفين.

دراسة Abd El Halim (٢٠٢٠)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى استخدام أدوات إدارة المشاريع في كلية الإدارة والتكنولوجيا في مصر، من خلال تحليل مستوى الإلمام بهذه الأدوات ومدى تقبل الأفراد لتعلمها وتطبيقها

في بيئة العمل. شملت الدراسة استهداف قادة فرق المشاريع، المشرفين، والمديرين، حيث تم تحليل البيانات باستخدام تقنيات الإحصاء الوصفي، اختبار الارتباط، وتحليل مربع كاي. كشفت النتائج أن تبني أدوات إدارة المشاريع يعتمد بشكل أساسي على العوامل الفردية التي تؤثر على قدرة الأفراد على التعلم والتطبيق، مما يشير إلى أهمية توفير بيئة تعليمية ملائمة لدعم ممارسات إدارة المشاريع في المؤسسات الأكاديمية.

دراسة Al-Raymouni (٢٠٢٠)

تناولت هذه الدراسة تطبيق الإدارة الرشيقة للمشاريع في قطاع الإنشاءات بالأردن، مع تحليل العوامل التي تساهم في تبني هذه الممارسات أو تعيق تنفيذها. اعتمدت الدراسة على إجراء مسح ميداني ومقابلات مع مديري المشاريع، وخلصت إلى أن الإدارة الرشيقة بمفردها غير كافية لإدارة المشاريع الإنشائية بفعالية، مما يستدعي تبني نموذج إداري هجين يجمع بين الإدارة التقليدية والرشيقة. وأوصت الدراسة بضرورة الانتقال التدريجي نحو الإدارة الهجينة للمشاريع، مع تعزيز مبدأ الثقة والشفافية في عقود المشاريع الإنشائية لضمان نجاح تطبيق هذه الاستراتيجيات.

دراسة Alshehhi (٢٠٢٤)

هدفت الدراسة إلى استكشاف دور إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة في تعزيز كفاءة تنفيذ المشاريع الإنشائية، وذلك من خلال تحديد المخاطر المحتملة وتصنيفها، مع التركيز على الاستراتيجيات الاستباقية في إدارة المخاطر. تضمنت الدراسة تحليل تأثير أبعاد إدارة المخاطر، مثل المخاطر الفنية، اللوجستية، المالية، والبشرية، على أداء المشاريع الإنشائية. كما تم تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها قطاع البناء نتيجة ضعف ممارسات إدارة المخاطر.

أظهرت النتائج أن التحديد المبكر للمخاطر يرتبط بشكل إيجابي بزيادة كفاءة المشاريع، حيث تحقق المشاريع التي تعتمد على استراتيجيات إدارة مخاطر استباقية معدلات أقل من التعطيل وقدرة أكبر على التكيف مع التحديات غير المتوقعة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام التحليل المقارن لأساليب إدارة المخاطر المختلفة، وتم جمع البيانات عبر استبيانات ومقابلات مع أصحاب المصلحة في المشاريع الإنشائية، بمن فيهم المهندسون، مدراء المشاريع، والمخططون. كما تم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية لقياس تأثير إدارة المخاطر على معدلات التأخير وتجاوز التكاليف في المشاريع الإنشائية.

دراسة Alshehhi et al (٢٠٢٤)

ناقشت هذه الدراسة دور إدارة المخاطر في تحسين كفاءة تنفيذ المشاريع الإنشائية، مع التركيز على تصنيف المخاطر المحتملة واعتماد استراتيجيات استباقية للتعامل معها. شملت الدراسة تقييم أبعاد المخاطر المختلفة، بما في ذلك المخاطر الفنية، اللوجستية، المالية، والبشرية، وتأثيرها على الأداء العام للمشاريع. أكدت النتائج أن قلة الاهتمام بممارسات إدارة المخاطر تؤثر سلباً على سير العمل في المشاريع الإنشائية، في حين أن التحديد المبكر للمخاطر يؤدي إلى تقليل التعطيل وتحسين قدرة المشاريع على مواجهة التحديات غير المتوقعة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع جمع البيانات من خلال استبيانات ومقابلات أجريت مع مهندسين، مديري مشاريع، ومخططي بناء، بالإضافة إلى تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة لقياس تأثير إدارة المخاطر على معدلات التأخير وتجاوز التكاليف.

ركزت هذه الدراسة على تحليل مستوى إدارة المخاطر في قطاع الإنشاءات بالمملكة العربية السعودية، مع تقييم مدى تأثير العوامل المرتبطة بالمخاطر الإنشائية، مثل العمالة، المعدات، المواد، التصميم، والجوانب المالية والإدارية، على أداء المقاولين وانعكاسها على التأخيرات الزمنية وتجاوز التكاليف. كما تناولت الدراسة المخاطر الناتجة عن تغير نطاق المشروع، النزاعات، التخلي عن المشاريع، وضعف جودة التنفيذ، وعدم كفاءة إدارة الموقع ونقص مهارات المقاولين كأبرز التحديات التي تواجه قطاع الإنشاءات في المملكة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل بيانات ٣٠٣ من كبرى شركات المقاولات التي تضم أكثر من ٢٥٠ موظفًا، باستخدام الإحصاء الوصفي، تحليل التعدد الخطي، وتحليل التباين المشترك (CMV). كما تم تطبيق تقنية مؤشر الأهمية النسبية (RII) لتحديد العوامل الأكثر تأثيرًا في إدارة المخاطر. أظهرت النتائج أن متوسط مستوى إدارة المخاطر في قطاع الإنشاءات في المملكة العربية السعودية بلغ ٢.٥٨٧، وهو ما يشير إلى تصنيف متوسط، مع تحديد أهم العوامل المؤثرة، مثل عمليات التفتيش على السلامة، التعديلات على العقود، نقل المواد، الخسائر المالية، ومراقبة الجودة. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات أكثر فاعلية لإدارة المخاطر في قطاع المقاولات، من خلال وضع معايير مرجعية لتحسين الأداء وتعزيز قدرة المقاولين على التعامل مع المخاطر المحتملة في مشاريع البناء.

الفجوة البحثية:

تتشارك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في هدفها العام المتمثل في تحليل إدارة مخاطر الائتمان، حيث تسعى جميع الأبحاث السابقة إلى دراسة تأثير العوامل المختلفة على قدرة المؤسسات المالية على تقييم المخاطر واتخاذ قرارات ائتمانية أكثر دقة واستدامة. كما تتفق هذه الدراسات في اعتمادها على

المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة البيانات المالية والائتمانية وتحليل الأنماط المختلفة المرتبطة بالمخاطر المالية و تشترك الدراسة الحالية مع الأبحاث السابقة في بيئة التطبيق حيث تركز معظم الدراسات على القطاع المصرفي، باعتباره البيئة الأكثر تأثرًا بتقلبات المخاطر الائتمانية، مما يجعل تقييم هذه المخاطر أمرًا ضروريًا للحفاظ على الاستقرار المالي وتقليل حالات التعثر في السداد. كذلك، تتقاطع الأبعاد التي تناولتها الأبحاث السابقة مع الدراسة الحالية، حيث يتم التركيز على الجوانب المالية والاقتصادية والتنظيمية، مع الاهتمام بتأثيرها على جودة القرارات الائتمانية وتعزيز قدرة المؤسسات المالية على مواجهة التحديات المرتبطة بالمخاطر الائتمانية.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث نطاق التحليل والتركيز على التكامل بين الأبعاد المختلفة لمخاطر الائتمان وتأثيرها على جودة القرارات الائتمانية. بينما ركزت معظم الأبحاث السابقة على أحد الأبعاد بشكل مستقل، مثل تأثير العوامل المالية أو التنظيمية على المخاطر الائتمانية، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم تحليل شامل يدمج بين البعد المالي، والبعد الاقتصادي، والبعد القانوني والتنظيمي، والبعد الاستراتيجي، في إطار موحد يوضح كيفية تفاعل هذه العوامل مجتمعة في تحسين جودة القرارات الائتمانية في مصرف الإنماء. يساهم هذا النهج في تقديم رؤية أكثر شمولية حول كيفية تأثير هذه الأبعاد على قدرة المؤسسات المصرفية على اتخاذ قرارات أكثر دقة واستدامة.

كما أن معظم الدراسات السابقة اعتمدت على استخدام النماذج التقليدية في تقييم مخاطر الائتمان مثل التحليل المالي الإحصائي والقياسات النسبية، دون أن تأخذ بعين الاعتبار التطورات الحديثة في أنظمة إدارة المخاطر، مثل التقنيات المتقدمة في تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. في المقابل، تسعى الدراسة الحالية إلى إدخال هذه التطورات كجزء من إطار التحليل، مما يمكن من تحقيق دقة أكبر

في التقييمات الائتمانية وتحليل تأثير العوامل المتداخلة التي لم يتم دراستها بشكل موسع في الأبحاث السابقة.

تهتم الدراسة الحالية بتقديم نموذج عملي لتقييم مخاطر الائتمان في مصرف الإنماء وهو ما يميزها عن الدراسات التي اعتمدت على مناهج نظرية أو حالات دراسية عامة لمجموعة من البنوك دون التركيز على مؤسسة مصرفية بعينها. من خلال تحليل تأثير الأبعاد المختلفة على القرارات الائتمانية في مصرف الإنماء، تقدم الدراسة نموذجًا تطبيقيًا يمكن أن يساهم في تطوير سياسات الائتمان داخل البنك، ويقدم توصيات مباشرة تستند إلى بيانات واقعية يمكن تطبيقها عمليًا لتحسين كفاءة اتخاذ القرار وتقليل احتمالات التعثر.

ومن الفجوات البحثية التي تسدها هذه الدراسة أن معظم الدراسات السابقة تناولت المخاطر الائتمانية من منظور يركز على الحد من الخسائر وتحقيق الامتثال التنظيمي، دون التركيز على كيفية استخدام إدارة المخاطر كأداة استراتيجية لتحسين الأداء الائتماني وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المصرفية. بينما تهدف الدراسة الحالية إلى تجاوز هذه المحدودية من خلال إبراز كيف يمكن لمصرف الإنماء استخدام إدارة مخاطر الائتمان كأداة لتحسين جودة القرارات الائتمانية، ليس فقط من خلال تجنب المخاطر، ولكن أيضًا من خلال استغلال التحليل المتقدم للمخاطر في تحسين استراتيجيات الإقراض وزيادة الربحية على المدى الطويل.

في ضوء ما سبق فإن الدراسة الحالية تقدم إسهامًا جديدًا في مجال تقييم مخاطر الائتمان من خلال تقديم نموذج أكثر تكاملًا يأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين الأبعاد المختلفة للمخاطر وتأثيرها على جودة القرارات الائتمانية، مع التركيز على التحليل التطبيقي داخل مصرف الإنماء. كما تسعى الدراسة إلى

إدخال التقنيات الحديثة في تقييم المخاطر، مما يوفر أداة تحليلية أكثر تطوراً يمكن أن تساهم في تحسين دقة التنبؤات وتقليل تأثير التقلبات الاقتصادية على جودة القرارات الائتمانية.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المنطلقات النظرية التي تهدف إلى توضيح الأبعاد المختلفة لمخاطر الائتمان وتأثيرها على جودة القرارات الائتمانية، وذلك من خلال تحديد المفاهيم الأساسية لهذه الأبعاد كما وردت في الأدبيات السابقة.

البعد المالي

يشير البعد المالي إلى قدرة المؤسسات المصرفية على تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء من خلال تحليل المؤشرات المالية المختلفة، مثل نسبة الديون إلى الدخل، التدفقات النقدية، مستوى السيولة، والتاريخ الائتماني للمقترض. تعتمد البنوك على هذا البعد لتحديد مدى قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد. وفقاً لدراسة Nasser & Al-Tamimi (٢٠٢١)، فإن التحليل المالي للمقترض يمثل حجر الأساس في قرارات الإقراض، حيث يمكن من خلاله تقليل مخاطر التخلف عن السداد وتحسين كفاءة منح الائتمان. كما أكدت دراسة Bikker & Vervliet (٢٠١٨) على أن التقييم المالي المتكامل يساعد البنوك في تحسين جودة المحفظة الائتمانية، وتقليل الخسائر الناجمة عن التعثر المالي.

البعد الاقتصادي

يتمثل البعد الاقتصادي في تأثير العوامل الاقتصادية الكلية على القرارات الائتمانية، مثل معدلات التضخم، أسعار الفائدة، النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي العام. تؤثر هذه العوامل على قدرة المقترضين على السداد، حيث يمكن أن تؤدي التقلبات الاقتصادية إلى زيادة معدلات التخلف عن السداد.

أظهرت دراسة Jiméñez et al (٢٠١٩) أن المؤسسات المصرفية التي تدمج التحليل الاقتصادي في استراتيجيات تقييم المخاطر تتمتع بقدرة أعلى على التنبؤ بتغيرات السوق وتقليل المخاطر المحتملة. كما أكدت دراسة Beck et al (٢٠٢٠) أن البنوك التي تأخذ العوامل الاقتصادية بعين الاعتبار عند تقييم مخاطر الائتمان تكون أكثر قدرة على ضبط سياساتها الائتمانية، مما يحسن جودة القرارات الائتمانية.

البعد القانوني والتنظيمي

يشير البعد القانوني والتنظيمي إلى الأطر القانونية والمعايير التنظيمية التي تفرضها الجهات الرقابية على المؤسسات المصرفية لضمان الامتثال للقوانين المصرفية وحماية الاستقرار المالي. يشمل ذلك تطبيق معايير بازل III، اللوائح المتعلقة بالامتثال المصرفي، وأنظمة مكافحة غسل الأموال. وفقًا لدراسة Arnania-Kepuladze (٢٠٢٢)، فإن الامتثال للمعايير التنظيمية يساهم في تقليل المخاطر القانونية المرتبطة بالعمليات الائتمانية، مما يعزز من جودة القرارات المصرفية. كما أظهرت دراسة Laeven & Valencia (٢٠٢١) أن التشديد الرقابي على البنوك، خاصة في ما يتعلق بمخاطر الائتمان، يقلل من احتمالية الأزمات المالية ويحسن من كفاءة النظام المصرفي.

البعد الاستراتيجي

يتمثل البعد الاستراتيجي في قدرة المؤسسات المصرفية على استخدام إدارة مخاطر الائتمان كأداة لتعزيز قدرتها التنافسية وتحقيق الاستدامة المالية. يتضمن هذا البعد تنويع المحفظة الائتمانية، تبني استراتيجيات متقدمة في تقييم المخاطر، واستخدام التحليلات التنبؤية لتحديد فرص الإقراض المربحة. وفقًا لدراسة Altman et al (٢٠٢٠)، فإن البنوك التي تتبنى نهجًا استراتيجيًا في إدارة مخاطر الائتمان تحقق مستويات أعلى من الأداء المالي مقارنة بالبنوك التي تركز فقط على الامتثال للمتطلبات التنظيمية. كما

أكدت دراسة Ghosh (٢٠١٩) أن دمج الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في استراتيجيات تقييم المخاطر يساعد المؤسسات المالية على تحسين جودة القرارات الائتمانية وزيادة عائداتها المالية.

المنهجية وطرق البحث:

منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف دراسة أثر تقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة على تحسين جودة القرارات الائتمانية في مصرف الإنماء حيث يتيح هذا المنهج تحليل البيانات المالية والائتمانية ودراسة العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

أدوات جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة والحصول على بيانات دقيقة، تم استخدام الأدوات التالية:

الاستبيان :يعتبر الاستبيان الأداة الرئيسية لجمع البيانات في هذه الدراسة، حيث تم تصميم استبيان مخصص لیتضمن أسئلة متنوعة تغطي تقييم المخاطر الائتمانية بأبعادها (البعد المالي - البعد الاقتصادي - البعد القانوني والتنظيمي - البعد الاستراتيجي) على تحسين جودة القرارات الائتمانية. يتكون الاستبيان من أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة، حيث تسمح الأسئلة المغلقة بتوفير إجابات محددة يمكن قياسها وتحليلها، بينما تساعد الأسئلة المفتوحة في الحصول على آراء وتفسيرات أعمق من المشاركين. يتم توزيع الاستبيان على عينة من الموظفين والمديرين في مصرف الإنماء ، بهدف جمع بيانات تمثل وجهات نظر متعددة حول الموضوع.

طرق جمع البيانات

توزيع الاستبيانات إلكترونياً: تم إرسال الاستبيانات عبر البريد الإلكتروني أو من خلال منصات إلكترونية آمنة لمجموعة من الموظفين والمديرين في مصرف الإنماء ، مما يسهل الوصول إلى عينة أكبر والحصول على ردود سريعة. تم تصميم الاستبيان ليكون سهل الوصول والاستخدام، لضمان مشاركة أكبر قدر ممكن من المستجيبين.

عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية طبقية من الموظفين والمديرين في مصرف الإنماء ، بحيث تمثل العينة مختلف الأقسام والمستويات الوظيفية، مما يضمن شمولية النتائج. تتألف العينة من عدد كافٍ من الأفراد لتحقيق تمثيل إحصائي قوي، وبحيث يمكن تعميم النتائج على مصرف الإنماء بشكل عام.

حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: تركز هذه الدراسة على تحليل أثر تقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة على تحسين جودة القرارات الائتمانية في مصرف الإنماء حيث تشمل أبعاد تقييم المخاطر الائتمانية البعد المالي الذي يتناول التحليل المالي للمقترضين من حيث التدفقات النقدية ونسب السيولة والملاءة المالية والبعد الاقتصادي الذي يركز على العوامل الاقتصادية الكلية مثل التضخم وأسعار الفائدة والنمو الاقتصادي ومدى تأثيرها على قرارات الإقراض كما تتناول الدراسة البعد القانوني والتنظيمي الذي يشمل الامتثال للمعايير المصرفية والتشريعات الرقابية وأثرها على

إدارة المخاطر الائتمانية إضافة إلى البعد الاستراتيجي الذي يعكس استخدام استراتيجيات إدارة

المخاطر لتعزيز القدرة التنافسية للبنك وتحقيق الاستدامة المالية

- حدود زمنية :سيتم إجراء الدراسة خلال عام ٢٠٢٥ م .
- حدود مكانية : تقتصر الدراسة على مصرف الإنماء .

المراجع:

أولا المراجع العربية

- أبو القمصان، هاجر أحمد فهمي. (٢٠٢٠). دور التوريد في إدارة المخاطر بالبنوك المصرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج ١١، ع ٣، ٤٣٦ - ٤٦٣.
- أقرقز، محمد. (٢٠٢٠). إدارة الأزمات وتدبير المخاطر: أزمة جائحة فيروس كورونا كوفيد ١٩: قراءة في التجربة المغربية بين النص الدستوري والممارسة. مجلة منازعات الأعمال، ع ٥٧، ٢٣٢ - ٢٥٥.
- باقر، وفاء جاسم علي عباس، ارتيمة، هاني جزاع عبدالكريم، و الهواري، سامر فواز. (٢٠٢٠). أثر إدارة المخاطر في إدارة المشاريع الهندسية: الدور الوسيط للثقافة المنظمة في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
- جلول، داش، فيصل، فاتح، زواوي، الحبيب، و نعاس، مريم نجا. (٢٠١٩). إدارة المخاطر في شركات التأمين: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA وكالة غليزان للفترة "٢٠١٤-٢٠١٦" (رسالة ماجستير غير منشورة). المركز الجامعي أحمد زبانة - غليزان، غليزان.
- المناور، فيصل، و العليان، منى. (٢٠٢١). إدارة المخاطر الاجتماعية: التخطيط وسبل المواجهة. جسر التنمية، ع ١٥٤، ١ - ٢٣.
- نصر الدين، قارة عشيرة، و حبار، عبدالرزاق. (٢٠٢٠). إدارة مخاطر الائتمان باستخدام: الحوكمة، معيار كفاية رأس المال، التوريد، المشتقات الائتمانية. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مج ٦، ع ٢، ٣٤٤ - ٣٦٢.

- Abd El Halim, H. (2020). Project Management "PM" Tools: Awareness, Acceptance of Learning and Use, User Selected Tools, and Usage Degree in Egypt: The Case Study of College of Management and Technology "CMT". Alexandria University Journal of Administrative Sciences, Vol. 57, No. 4, 35-63.
- Abu Rumman, Ayman Ahmed. (2020). Project Management: A Help or a Hindrance in Collaborative Research. Al-Balqa Journal of Research and Studies, Volume 23, Special Issue, 9-
- Adesanya, M. E. (2024). Assessing Credit Risk through Borrower Analysis to Minimize Default Risks in Banking Sectors Effectively. International Journal of Research Publication and Reviews, 5(12), 5479–5493. <https://doi.org/10.55248/gengpi.5.1224.0233>

- Al-Raymouni, Louay Khaled Hamdan, and Muhammad, Ibrahim Abd. (2020). Agile Project Management Implementation for Construction Companies in Jordan (Unpublished Master's Thesis). Al-Israa Private University, Amman.
- Alshehhi, H. S. M. (2024). The impact of risk management on the performance of construction projects. <https://doi.org/10.20319/icbellp.207208>
- Alshehhi, H. S. M., Sidek, R., & Rozali, E. A. (2024). The Function of Risk Management in Improving Construction Project Implementation Efficiency. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences. <https://doi.org/10.6007/ijarafms/v14-i1/20435>
- Arnania-Kepuladze, T. (2024). Credit risk management in the bank. Dumaty University Habaršysy, 16(4), 216–225. <https://doi.org/10.55956/bkov2679>
- Barot, S. D. (2024). Risk Management in Residential Construction Project: A Comparative Dynamic Assessment. Journal of Propulsion Technology, 45(04), 780–787. <https://doi.org/10.52783/tjjpt.v45.i04.8184>
- Beeram, D., & Devi, K. S. (2024). Evaluating Credit Risk in Banking using AI-based Algorithm Optimization. 1–6. <https://doi.org/10.1109/icccnt61001.2024.10723944>
- Li, Q. (2023). Research on Bank Credit Risk Assessment Based on BP Neural Network. 322–326. <https://doi.org/10.1109/icdiime59043.2023.00068>
- Muhindo, J., Mukasa, K., Kitakufe, D., & Kato, J. (2024). Advancing credit risk assessment and financial decision-making: Integrating modern techniques and insights. World Journal Of Advanced Research and

Reviews, 23(2), 2019–2027.
<https://doi.org/10.30574/wjarr.2024.23.2.2565>

- Rehman, M. A., & Ishak, Md. S. B. (2023). Risk-Level Assessment of Construction Risk Management Among the Kingdom of Saudi Arabia Contractors (pp. 3–29). Springer Nature. https://doi.org/10.1007/978-981-99-6022-4_1
- Yue, S. (2023). Risk Management and Decision Analysis for Construction Projects. Academic Journal of Science and Technology. <https://doi.org/10.54097/q8er5457>

Mid–Ocean University

College of Management

Department of Business Administration



**The Impact of Credit Risk Assessment on Improving the
Quality of Credit Decisions: A Case Study on Alinma
Bank**

Preparation:

Mohammed Saeed Basonbul
243000934

Supervision:

Dr. Al faisal Abdelhameed Mohamed

Dr. Fayez Ali Jrad

1446 – 2025